

أثر الصادرات على الميزان التجاري في السودان: دراسة تحليلية للفترة (1976-2016)

عماد سليمان شريف محمد¹

الملخص: هدفت الدراسة الى إبراز العلاقة بين حجم الصادرات والعجز في الميزان التجاري، ومن المفترض أن تكون هذه العلاقة عكسية، فالانخفاض في حجم الصادرات يؤدي إلي زيادة العجز في الميزان التجاري، ولاختبار ذلك اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، من خلال بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1976-2016 والمصادر والمراجع للمادة موضوع البحث. وأظهرت نتائج الدراسة، أن هنالك عجزا مستمرا في الميزان التجاري بسبب الضعف في حجم الصادرات، ومردده أن الصادرات تقليدية.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، العجز التجاري، الصادرات التقليدية.

The effect of exports on Sudan Balance payment: Analytical studies for period (1976-2016)

Emad Suliman Sharif Mohamed

Abstract - The study investigates on the relationship between the volume of exports and the deficit in Sudan's balance trade was clarified, as it was assumed that this relationship was reversed. The decrease in the volume of exports increases the deficit in the trade balance. For testing, we followed a descriptive analytical and deductive approach, with time series data for the period 1977 - 2016, and the respective article sources and references. The study results show that there is a persistent deficit in the trade balance due to the weak volume of exports, due to the fact that the exports are traditional.

Keywords: Exports, Imports, Balance Trade, Deficit, Classical Exports.

¹ أستاذ مشارك، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان، أستاذ مساعد، جامعة بيشة. المملكة العربية السعودية - بيشة، emadsshmkh@gmail.com

1. المقدمة:

إن للتجارة الخارجية أهمية قصوى في اقتصاديات الدول، وذلك لما توفره من عملات صعبة، مما يؤثر إيجاباً على قيمة العملة للدولة، كما أنها تمكن الدول من الانتفاع بمزايا بعضها البعض والذي يتمثل في صادرات وواردات سلع عديدة، تساهم في دفع عجلة التنمية وسد حاجات المواطنين من السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن هنا جاءت أهمية دراستنا، والمتمثل في إبراز أثر الصادرات على الميزان التجاري للدولة.

وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة على تساؤل مهم وهو، هل يؤدي ضعف الصادرات الى العجز في الميزان التجاري للدولة؟

تتمثل فرضيات البحث في العلاقة العكسية بين حجم الصادرات وعجز الميزان التجاري، بالنظر أن ضعف حجم الصادرات يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري، وتهدف هذه الدراسة إلى زيادة حجم الصادرات وتنوعها وإحلال الواردات بالتوسع في تصنيعها والتقليل من واردات السلع الكمالية، وذلك للوصول لأهداف أخرى منها علاج العجز في الميزان التجاري والذي يعد الجانب الأكبر في ميزان المدفوعات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم الاعتماد على تحليل بيانات السلاسل الزمنية من مصادرها الثانوية للأعوام 1976-2018، وكذلك اعتمدت على المنهج الاستنباطي حيث الاستعانة في الجانب النظري بمصادر ومراجع أولية ذات العلاقة بموضوع البحث، ولقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية أولها مفهوم وأهمية الصادرات، والثاني الميزان التجاري، والثالث دراسة تحليلية لأثر الصادرات على الميزان التجاري. يلي ذلك خاتمة البحث وتشمل النتائج والتوصيات تليها قائمة المصادر والمراجع.

2. الدراسات السابقة:

إن هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الصادرات وعلاقتها بالميزان التجاري ومن هذه الدراسات نتناول الآتي:

- **الدراسة الأولى:** سمية زيرار وآخرون - بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004) - مجلة دراسات العلوم الإدارية - مجلد 36، العدد 2 - 2009. تناولت الدراسة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري - ومشكلة هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الاجنبي على الصادرات، والطلب المحلي على الواردات ودالة الحساب الجاري وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغر العادية OLS وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ان تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الاجل القصير فقط.

- **الدراسة الثانية:** محمد كمال - التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر - رسالة دكتوراه - جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الاثر الكمي لعلمتي اليورو والدولار على الصادرات والواردات، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام دوال استجابة النبضة (IFR) ومكونات التباين المقدر بنموذج VAR خلال الفترة (2002-2011)، واهم النتائج التي توصل لها هو أن انخفاض الدينار أمام اليورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم لها أثر سلبي على الواردات، كما أن انخفاض الدولار (أمام اليورو) له أثر إيجابي على الصادرات الجزائرية.

- **الدراسة الثالثة:** مبارك برعي مبارك (2018) دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان (2007-2016) - رسالة ماجستير - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - 2018.

تفترض الدراسة الى وجود علاقة بين الصادرات الزراعية والعجز في الميزان التجاري، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها أن الصادرات الزراعية تؤثر تأثيراً إيجابياً قليلاً على سد عجز الميزان التجاري كما أن الانخفاض في قيمة إجمالي الصادرات أكبر من الزيادة في قيمة الصادرات الزراعية مما قلل من مساهمتها في سد عجز في الميزان التجاري.

- **الدراسة الرابعة:** خالد الحبيب التجاني عبد الرحمن (2014) سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها على الميزان التجاري (1993-2012) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تناولت الدراسة أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الميزان التجاري وكذلك دراسة أثر التغيرات التي تحدث في سعر الصرف الرسمي والموازي والنتائج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري في الفترة (1993-2012). ومشكلة هذا البحث هي أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الميزان التجاري، وأثر التغير في سعر الصرف الرسمي والموازي والنتائج المحلي الإجمالي على الميزان التجاري، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأهم النتائج التي توصل لها هي وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين سعر الصرف الرسمي والميزان التجاري، وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري.

- **الدراسة الخامسة:** د. عماد سليمان شريف _ ورقة بحثية بعنوان أثر التمويل المصرفي على صادرات وواردات السلع المتطورة في السودان (2004-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية - المجلد الاول - العدد الاول - مارس 2017.

تهدف الدراسة الى ابراز العلاقة بين حجم الصادرات والواردات مع مستوى تمويل البنوك للتجارة الخارجية في السودان واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي وتوصل لعدة نتائج أهمها أن زيادة التمويل المصرفي للصادرات أدى الى زيادة مستمرة في حجم الصادرات الا ان هناك تذبذب في تمويل الواردات رافقه تذبذب في حجم الواردات.

- مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

أما بالنسبة لدراستي الحالية فتختلف عن الدراسات السابقة في أنها تتناول أثر إجمالي الصادرات على عجز الميزان التجاري في السودان، حيث تتناول مشكلة ضعف حجم الصادرات مما يؤدي إلى العجز في الميزان التجاري، وتهدف الدراسة إلى زيادة حجم الصادرات وتنوعها إضافة إلى التقليل من واردات السلع الكمالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

3. المحور الاول: مفهوم الصادرات وأهميتها:

- **الصادرات المنظورة :** (هي السلع التي يبيعها المقيمون في دولة ما الى المقيمين خارج هذه الدولة وتنتقل اليهم عبر حدودها الدولية)².

- **أهمية الصادرات:** تتمثل أهمية الصادرات فيما يلي:

(64) - ص 1995 . د. عبد الوهاب عثمان - منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان - الخرطوم - السودان ط 2)

- (a) حصيلة الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية وبالتالي تزيد من مقدرة البلاد على الاستيراد وعلى استقرار اسعار صرف العملة المحلية بالأجنبية.
- (b) تساعد الصادرات للبلاد على سداد التزاماته الخارجية.
- (c) تساعد البلاد في تمويل السلع الرأسمالية المستوردة والضرورية لعملية التنمية من آلات ومعدات ومواد خام والتي تساعد في زيادة معدلات النمو.
- (d) استقرار عائدات الصادرات ونموها يساعد على التوازن في الميزان التجاري وبالتالي التوازن في ميزان المدفوعات مما يساعد ذلك على الاستقرار الاقتصادي في البلاد.³

- تنافسية الصادرات:

يقصد بالتنافسية الاداء الحالي للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الاخرى، اذن فالتنافسية تتناول الصادرات والواردات والاستثمار، ولقد أصبح موضوع القدرة التنافسية يحظى باهتمام عالمي واسع النطاق بسبب التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة وسياسات الانفتاح وتحرير الاسواق والتطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هنا جاء دور الدول النامية في تبني سياسات الاصلاح الهيكلية للاقتصاد وتهيئة البيئة الاقتصادية الداعمة لقدرتها التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها وتشجيع الابداع والابتكار لتحسين الانتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الانتاج ورفع مستوى الاداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والاسعار.

كما تكمن أهمية القدرة التنافسية في أنها تساعد في القضاء على أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والانتاجية الا وهي عقبة ضيق السوق المحلي. فتوفير البيئة التنافسية وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة.⁴

- المشاكل والمعوقات العامة للصادرات السودانية:

- (a) هنالك تذبذب في المتوقع من الانتاج والانتاجية للحبوب الغذائية الرئيسية والسلع النقدية لعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالقطاع المطري وعدم الاهتمام بالإرشاد والتوعية واستخدام المبيدات.
- (b) الانتاج من اجل الصادر مازال نهجاً نظرياً ولم تثمر جهوده على ارض الواقع.
- (c) تحويل القطاع المصرفي للزراعة ضئيل ولا يتناسب وحجم البرامج والاستراتيجيات لتطوير وترقية القطاع الزراعي.
- (d) عدم التزام العديد من الجهات بقرارات وزارة المالية بتخفيض أو الغاء رسوم الصادرات.
- (e) عدم تفاعل القطاع الخاص مع المستجدات العالمية الحديثة واستخدام التقنيات المتقدمة في الانتاج والتجارة واستخدام العلامات التجارية.
- (f) عدم استقطاب الدعم الخارجي بالقدر الكافي لدفع عجلة الصادرات.
- (g) عدم الاهتمام بالقطاع الصناعي بالقدر الكافي.
- (h) عدم الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية باعتبارها ثروة قومية هامة.⁵

3- 1998-2007 . د. عماد سليمان شريف محمد - الاثار الاقتصادية للنفط على الناتج المحلي الاجمالي والصادرات وإيرادات الدولة -

143م - ص2009- رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية -

(- بحث تكميلي 2016-2007 . مبارك برعي مبارك - دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان للفترة)

18-20 - ص2018لنيل درجة الماجستير - جامعة الخرطوم -

41-42 - ص2007 . وزارة التجارة الخارجية - ادارة الصادرات - التقرير الاحصائي -

(i) إن التراجع في التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية في السودان حيث التراجع في القروض من المؤسسات والبنوك الدولية التي سادت معظم الدول النامية تأثر بها السودان بدرجة كبيرة حيث شهد حالة من المقاطعة الاقتصادية والتي كان لها أثراً سالباً علي تدفقات القروض⁶. ولقد كان لهذا التراجع الكبير في القروض الاجنبية والدعم الخارجي الاثر البالغ على جميع القطاعات الاقتصادية في السودان وعلى الصادرات والميزان التجاري بصورة خاصة.

4. المحور الثاني: مفهوم الميزان التجاري وأهميته:

- مفهوم الميزان التجاري:

هنالك العديد من التعريفات للميزان التجاري جميعها تدور حول معنى واحد، نذكر منها الآتي:

يعرف الميزان التجاري بأنه : (قيمة الصادرات والواردات المتطورة خلال عام)⁷.

وهناك تعريف اخر وهو أن الميزان التجاري هو (الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة من الزمن)⁸، وتجدر الإشارة هنا الى انه اذا كانت صادرات البلد اكثر من وارداتها فإننا نقول ان هنالك فائض في الميزان التجاري، أما اذا حصل العكس فكانت الواردات البلد اكبر من صادراتها فان الميزان يكون في حالة عجز، واذا تساوى طرفي الميزان أي الصادرات والواردات فإن الميزان التجاري يكون في حالة توازن.

كما تسعى كل الدول في ان يكون ميزانها في حالة فائض ولكن لا يتحقق ذلك دائماً، فالسمة الغالبة للميزان التجاري للدول وخاصة النامية منها هو العجز وليس الفائض، فالعجز يعبر عن ضعف الصادرات مقابل الواردات مما يؤدي الى تدفق نقدي اكبر الى خارج الدولة مما يعني تدفق نقدي اقل الى الداخل وبالتالي احتمال انخفاض الانتاجية وارتفاع معدلات البطالة اذا استمر الوضع كذلك، وكما لا يكون العجز دائماً سلبياً، فقد يكون للدولة استثمارات كبيرة في الخارج وقد تكون الدولة في مرحلة تنمية فتستورد متطلبات التنمية من معدات رأسمالية ومواد خام اكثر مما تصدر من سلع وخدمات.

إن الفائض في الميزان التجاري يؤدي الى ارتفاع ارصدة الدولة من العملات الاجنبية مما يؤدي الى ارتفاع صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الاخرى وهو ما يجعل اسعار صادراتها مرتفعة مقارنة بأسعار سلع الدول الاخرى في السوق العالمية وبالتالي تتراجع الصادرات مما يؤثر سلباً على الانتاج المحلي والدخل والتشغيل ويستمر هذا الوضع حتى يحدث التوازن بين الصادرات والواردات. فالفائض مرغوب فيه في ظل ظروف وسياسات اقتصادية سليمة في البلد. أما العجز في الميزان التجاري فيعني انخفاض رصيد الدولة من العملات الاجنبية، ففي هذه الحالة تستورد الدولة أكثر مما تصدر للخارج، فهناك طلب متزايد على العملات الاجنبية تزداد معه عرض العملة المحلية مما يؤدي الى خفض قيمتها، فالزيادة في طلب المنتجات الاجنبية يقابله انخفاض الطلب على المحلية مما يؤدي الى انخفاض الانتاج وتزايد مستويات البطالة⁹.

- **العوامل المؤثرة على الميزان التجاري:** ان من اهم العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

ما يلي:

21 - ص 2017 - مارس 83 . مجلة المصرفي - العدد 6

(- بحث تكميلي لنيل 1970-2010 . رشا محمد صديق جلاب - أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان)
15 - ص 2013 درجة الماجستير -

(112) - ص 2007 . محمد محمود يونس - الاقتصاديات الدولية - الدار الجامعية - مصر - ط 8)

(404) - ص 2000 . عبد المطلب عبد الحميد - النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي - الدار الجامعية - مصر - ط 9)

- (a) التضخم: يؤدي التضخم الى ارتفاع الاسعار المحلية التي تصبح اعلى نسبياً من الاسعار العالمية ونظراً لكون ان اسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع اسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات¹⁰.
- (b) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقدمة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو هو عبارة عن القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل سواء كانت وطنية او اجنبية. كما ينتج عن زيادة الدخل القومي في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي الى انخفاض الطلب عليها.
- (c) تغيرات اسعار الفائدة: ان ارتفاع اسعار الفائدة في الداخل تؤدي الى تدفق رؤوس الاموال الى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الانتاج المحلي مما يؤدي بدوره الى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض اسعار الفائدة الى خروج رؤوس الاموال ويؤدي بدوره الى تراجع العملية الانتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير سلباً على الميزان التجاري للدولة.
- (d) سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة الى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً مما يجعل اسعار الواردات اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين , وعلى العكس من ذلك فان تخفيض سعر الصرف يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للصادرات حيث تصبح اسعار الواردات اقل جاذبية بالنسبة للمقيمين داخل البلد¹¹.

5. المحور الثالث: دراسة تحليلية لأثر الصادرات على عجز الميزان التجاري في السودان (1975-2016):

إن السمة الغالبة للميزان التجاري هي العجز المستمر مع تحقيق فائض في عدد قليل من السنوات، فمن الملاحظ أنه لم يتحقق فائض في الميزان التجاري منذ عام 1976 وحتى عام 1999 ومنذ عام 2012 وحتى عام 2016 بسبب ضعف البنية الهيكلية للصادرات حيث تمثل في مجملها مواد خام وزراعية في أغلبها، ومعلوم أن المواد الزراعية تتصف بضعف انتاجيتها وعدم مرونتها وتذبذب اسعارها العالمية، وأن الواردات تتسم بعدم المرونة أيضاً حيث تمثل مواد خام ومعدات تنمية وأدوية وأغذية. كما نلاحظ ذلك من خلال الجداول اللاحقة.

- عجز الميزان التجاري:

أن الميزان التجاري في السودان مثله مثل بقية الدول النامية يعاني عجزاً مستمراً في الميزان التجاري والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (1): الميزان التجاري ومعدل نموه للفترة 1976-2016 (الوحدة: القيمة بملايين الدولارات)

. دوحة سلمى - أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) - رسالة دكتوراه غير منشورة¹⁰

25- ص (2014-2015)

25-26 . المرجع نفسه، ص¹¹

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل نمو الميزان التجاري %
1976	193	341.4	-184.4	-
1977	230.2	376.5	-146.3	-20.7
1978	202.3	449.5	-247.2	68.9
1979	232.7	477.3	-244.6	-1.1
1980	271.3	788.2	-516.9	111.3
1981	357.0	839.0	-482	-6.8
1982	483.1	1203.7	-720.6	49.5
1983	810.7	1760.9	-950.2	31.9
1984	817.3	1803.7	-986.4	-1.5
1985	844.7	2128.8	-1284.1	30.2
1986	833.2	2402.2	-1569	-22.2
1987	1497.1	2612.9	-1115.8	-71.1
1988	2290.1	4892.8	-2602.7	133.3
1989	3023.1	5373.4	-2350.3	-9.7
1990	374.1	618.5	-244.4	-89.6
1991	305.0	890.3	-585.3	139.4
1992	319.3	820.9	-501.6	14.3
1993	417.3	944.9	-527.6	5.2
1994	523.9	1161.5	-637.6	20.8
1995	555.7	1184.5	-628.8	-1.4
1996	620.2	1504.4	-884.2	40.6
1997	594.2	1579.7	-985.5	11.5
1998	595.7	1924.6	-1328.9	34.9
1999	780.1	1414.9	-634.8	-52.2
2000	1806.7	1552.7	254	-140.0
2001	1698.7	1585.5	113.2	-55.4
2002	1949.1	2446.4	-497.3	-539.3
2003	2542.2	2881.9	-339.7	-31.7
2004	3777.8	4075.2	-297.4	-12.6
2005	4824.3	6756.8	-1932.5	549.8
2006	5656.6	8073.5	-2416.9	25.0

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل نمو الميزان التجاري %
2007	8879.2	8775.4	103.8	-104.2
2008	11670.5	9351.5	2319	2134.1
2009	8,257.1	9690.9	-1433.8	-161.8
2010	11,404.3	10,044.8	1359.5	-194.8
2011	10,193.4	9236.0	957.4	-29.6
2012	4066.5	9230.3	-5163.8	-639.3
2013	4789.7	9918.1	-5128.4	-7
2014	4453.7	9211.3	-4757.6	-7.2
2015	3169.0	9509.1	-6340.1	33.3
2016	3093.6	8323.4	-5229.8	-17.5

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 1976-2016

نلاحظ من الجدول رقم (1) أعلاه ما يلي:

- (a) انخفض العجز في عام 1999م بمعدل 52.2% وذلك بسبب تصدير البترول الخام في عام 1998. (b) لم يتحقق فائض في الميزان التجاري في فترة الدراسة وهي واحد وأربعون عاماً عدا في خلال ستة اعوام فقط، فقد تحقق أول فائض في الميزان التجاري بعد ثمانية وعشرون عاماً حيث بلغ 254 مليون دولار بمعدل زيادة 140% وذلك في عام 2000م (c) الفترة التي تحقق فيها فائض في الميزان التجاري بين الاعوام 2000 الى 2011 حيث بلغ الفائض أقصاه عام 2010 بقيمة 1359.5 مليون دولار بمعدل زيادة 194.8% عن العام الذي يسبقه 2009 (d) تحقق العجز المستمر في فترة ست وثلاثون عاماً منذ عام 1976 الى عام 2016 باستثناء الست سنوات فقط التي تحقق فيها فائضا والمذكورة في الفقرة (3) أعلاه. (e) بلغ عجز الميزان التجاري أقصاه وهو ما قيمته (6340.1) مليون دولار عام 2015 بمعدل زيادة 33.3% عن العام 2014. (f) بلغ أدنى عجز في الميزان التجاري عام 1977 ما قيمته 146.3 مليون دولار بمعدل انخفاض 20.7% عن العام 1976. (g) نلاحظ ان هنالك انخفاضاً كبيراً في الفائض في عام 2011 بسبب انفصال الجنوب وحيازته على القدر الاكبر من آبار البترول. وتحقق انخفاضاً في الفائض في هذا العام بمعدل 29.6% ولم يتحقق بعدها أي فائض حتى عام 2016. (h) الارتفاع الكبير في العجز عام 1998 كان بسبب استيراد متطلبات التنمية فقد زاد من (985.5) مليون دولار عام 1997 الى (1328.9) مليون دولار عام 1998. (i) الانخفاض الكبير في فائض الميزان التجاري عام 2009 كان بسبب الازمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض السعر العالمي للبترول والذي أدى لانخفاض عائداته، حيث انخفض الفائض من 124.8 مليون دولار عام 2008 الى 85.2 مليون دولار عام 2009.

- حجم التبادل التجاري:

ان هنالك زيادة مضطردة في حجم التبادل التجاري رغم ذلك نجد عجزاً مستمراً في الميزان التجاري نسبة لارتفاع الواردات عن الصادرات في معظم سنوات الدراسة، ونلاحظ ذلك من الجدول التالي.

جدول رقم (2): الميزان التجاري وحجم التبادل خلال الفترة من 1976-2016 (الوحدة: القيمة بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1976	193	341.4	-184.4	534.4
1977	230.2	376.5	-146.3	606.7
1978	202.3	449.5	-247.2	651.8
1979	232.7	477.3	-244.6	710.0
1980	271.3	788.2	-516.9	1059.5
1981	357.0	839.0	-482	1196.0
1982	483.1	1203.7	-720.6	1686.8
1983	810.7	1760.9	-950.2	2571.6
1984	817.3	1803.7	-986.4	2621.0
1985	844.7	2128.8	-1284.1	2973.5
1986	833.2	2402.2	-1569	3235.4
1987	1497.1	2612.9	-1115.8	4110.0
1988	2290.1	4892.8	-2602.7	7182.9
1989	3023.1	5373.4	-2350.3	8396.5
1990	374.1	618.5	-244.4	992.6
1991	305.0	890.3	-585.3	1195.3
1992	319.3	820.9	-501.6	1140.2
1993	417.3	944.9	-527.6	1362.2
1994	523.9	1161.5	-637.6	1685.4
1995	555.7	1184.5	-628.8	1740.2
1996	620.2	1504.4	-884.2	2124.6
1997	594.2	1579.7	-985.5	2173.9
1998	595.7	1924.6	-1328.9	2520.3
1999	780.1	1414.9	-634.8	2195.0
2000	1806.7	1552.7	254	3359.4
2001	1698.7	1585.5	113.2	3284.2
2002	1949.1	2446.4	-497.3	4395.5

5424.1	-339.7	2881.9	2542.2	2003
7853.0	-297.4	4075.2	3777.8	2004
11581.1	-1932.5	6756.8	4824.3	2005
13730.1	-2416.9	8073.5	5656.6	2006
17,654.6	103.8	8775.4	8879.2	2007
21,022.0	2319	9351.5	11670.5	2008
17,948.0	-1433.8	9690.9	8,257.1	2009
21,449.1	1359.5	10,044.8	11,404.3	2010
19,429.4	957.4	9236.0	10,193.4	2011
13,296.8	-5163.8	9230.3	4066.5	2012
14,707.8	-5128.4	9918.1	4789.7	2013
13,665.0	-4757.6	9211.3	4453.7	2014
12,678.1	-6340.1	9509.1	3169.0	2015
11,417.0	-5229.8	8323.4	3093.6	2016

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 1976-2016

نلاحظ من الجدول (2) أعلاه ما يلي:

- (a) أن هنالك تزايداً مضطرباً في حجم التبادل التجاري منذ عام 1976 الى عام 2016 فقد ارتفع حجم التبادل التجاري من 534.4 مليون دولار عام 1976 الى 1059.5 مليون دولار عام 1980 ثم ارتفع ارتفاعاً شديداً بعد ثلاثة أعوام فقط ليصل 2571.6 مليون دولار عام 1983 ثم الى 8396.5 عام 1989 ثم بلغ أقصاه عام 2008 ليصل 21449.1 مليون دولار عام 2010.
- (b) هنالك انخفاضاً ملحوظاً في حجم التبادل التجاري عام 2009 بسبب الازمة المالية لانخفاض حصيله الصادرات نتيجة لتدني اسعار البترول العالمية فقد انخفضت الصادرات من 11670.5 مليون دولار عام 2008 الى 8257.1 عام 2009 فانخفض حجم التبادل التجاري تبعاً لذلك من 21022.0 مليون دولار الى 17984.0 مليون دولار لنفس الاعوام على التوالي.
- (c) هنالك انخفاضاً متتالياً في حجم التبادل التجاري منذ عام 2011 الى عام 2016 بسبب انفصال جنوب السودان وفقدان حصيله الصادرات البترولية الا ان أدني قيمة وصل اليها حجم التبادل التجاري كانت 11417.0 مليون دولار عام 2016م.
- (d) الانخفاض الكبير والمتتالي في حجم التبادل التجاري وتحقيق العجز المتتالي في الميزان التجاري منذ عام 2011 الى 2016 بسبب فقدان حصيله الصادرات البترولية بسبب انفصال جنوب السودان عن الشمال ليصبح دولة مستقلة بذاتها يدل على ضعف مساهمة الصادرات التقليدية في اجمالي الصادرات. فقد انخفض الفائض عام 2012 من العام الذي يسبقه عام 2011 من 957.4 مليون دولار الى عجز مقداره 5163.8 مليون دولار ليبلغ اقصاه 6340.1 مليون دولار عام 2015.
- (e) هنالك تحسناً واضحاً يبدو ظاهراً من انخفاض عجز الميزان التجاري من (6340.1) مليون دولار الى (5229.8) مليون دولار وللأعوام 2015 و2016 على التوالي بسبب انخفاض

الواردات أكثر من انخفاض الصادرات في هذا العام، إلا أننا نلاحظ أنه لا زال هنالك عجزاً كبيراً في الميزان التجاري في هذا العام 2016.

- معدلات نمو الصادرات والواردات ومعدل التغطية:

لم تسجل الصادرات معدلات نمو سالبة منذ واحد وأربعين عاماً عدا إحدى عشر عاماً فقط إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي الذي يغطي الواردات التي سجلت معدلات نمو سالبة في ستة أعوام فقط على مدى هذه الفترة الزمنية مما تسبب في العجز الدائم للميزان التجاري، أما بالنسبة لمعدل تغطية الصادرات للواردات فإنه يعطي بالمعادلة التالي:

$$\text{معدل التغطية} = (\text{إجمالي الصادرات} / \text{إجمالي الواردات}) \times 100\%$$

ومن الجدول ادناه نلاحظ أن الصادرات لا تغطي الواردات في معظم سنوات الدراسة حيث أظهر الميزان التجاري عجزاً مستمراً في أغلب السنوات.

جدول رقم (3): الميزان التجاري ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات ومعدل التغطية خلال الفترة من 1976-2016 (الوحدة: القيمة بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات	معدل النمو	الواردات	معدل النمو	الميزان التجاري	معدل التغطية
1976	193	-	341.4	-	-184.4	56.5
1977	230.2	19.3	376.5	10.3	-146.3	61.1
1978	202.3	-12	449.5	19.4	-247.2	45.0
1979	232.7	15.1	477.3	6.2	-244.6	48.8
1980	271.3	16.6	788.2	65.1	-516.9	34.4
1981	357.0	31.6	839.0	6.4	-482	42.6
1982	483.1	35.3	1203.7	43.5	-720.6	40.1
1983	810.7	67.8	1760.9	46.3	-950.2	46.0
1984	817.3	0.8	1803.7	2.4	-986.4	45.3
1985	844.7	3.4	2128.8	18	-1284.1	39.7
1986	833.2	-1.4	2402.2	12.8	-1569	34.7
1987	1497.1	79.7	2612.9	8.8	-1115.8	57.3
1988	2290.1	53	4892.8	87.3	-2602.7	46.9
1989	3023.1	32	5373.4	9.8	-2350.3	56.3
1990	374.1	-87.6	618.5	-88.5	-244.4	60.5
1991	305.0	-18.5	890.3	43.9	-585.3	34.3
1992	319.3	4.7	820.9	-7.8	-501.6	38.9
1993	417.3	30.7	944.9	15.1	-527.6	44.2
1994	523.9	25.5	1161.5	22.9	-637.6	45.1

السنة	الصادرات	معدل النمو	الواردات	معدل النمو	الميزان التجاري	معدل التغطية
1995	555.7	6	1184.5	2	-628.8	46.9
1996	620.2	11.6	1504.4	27	-884.2	41.2
1997	594.2	-4.2	1579.7	5.0	-985.5	37.7
1998	595.7	0.3	1924.6	21.8	-1328.9	30.9
1999	780.1	198.8	1414.9	-26.5	-634.8	55.1
2000	1806.7	1.5	1552.7	9.7	254	116.4
2001	1698.7	-6	1585.5	2.1	113.2	107.1
2002	1949.1	14.7	2446.4	54.3	-497.3	79.7
2003	2542.2	30.4	2881.9	17.8	-339.7	88.2
2004	3777.8	48.6	4075.2	41.4	-297.4	92.7
2005	4824.3	27.4	6756.8	65.8	-1932.5	71.4
2006	5656.6	17.3	8073.5	19.5	-2416.9	70.1
2007	8879.2	57	8775.4	8.7	103.8	101.2
2008	11670.5	31.4	9351.5	6.6	2319	124.8
2009	8257.1	-32.9	9690.9	3.6	-1433.8	85.2
2010	11,404.3	45.6	10,044.8	3.7	1359.5	113.6
2011	10,193.4	-10.6	9236.0	-8.1	957.4	110.4
2012	4066.5	-60.1	9230.3	-0.06	-5163.8	44.1
2013	4789.7	17.8	9918.1	7.5	-5128.4	48.3
2014	4453.7	-7.0	9211.3	-7.1	-4757.6	48.4
2015	3169.0	-28.8	9509.1	3.2	-6340.1	33.3
2016	3093.6	-2.4	8323.4	-12.5	-5229.8	37.2

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 1976-2016

نلاحظ من الجدول (3) أعلاه ما يلي:

- (a) يبدو ان هنالك تذبذباً واضحاً في حصيلة الصادرات ومعدلات نموها نسبة لأن أغلبها مواد خام زراعية في المقام الاول فقد بلغت أعلى قيمة لها 11670.5 مليون دولار عام 2007 وأدنى قيمة لها كانت ما قيمته 193 مليون دولار عام 1976.
- (b) بلغ أعلى معدل نمو للصادرات نسبة 198.8% في العام 1999 وأدنى معدل نمو سالب %87.6- في عام 1990.
- (c) أدنى قيمة للصادرات بلغت 193 مليون دولار فقط عام 1976 بينما بلغت أدنى قيمة للواردات في نفس العام ما قيمته 341.4 مليون دولار مما تسبب في عجز الميزان التجاري بمبلغ (184.4) مليون دولار. حيث كانت تغطية الصادرات للواردات بنسبة %56.5 فقط.

(d) أعلى قيمة للواردات 10044.8 مليون دولار بمعدل نمو 3.7% عام 2010 بينما كانت أعلى قيمة للصادرات في نفس العام 11404.3 مليون دولار بمعدل نمو 45.6% مما حقق فائض في الميزان التجاري مقداره 113.6 مليون دولار.

(e) أعلى فائض في الميزان التجاري كان عام 2008 حيث بلغ 124.8 مليون دولار حيث تفوقت الصادرات على الواردات في هذا العام فقد بلغت الصادرات ما قيمته 11670.5 مليون دولار بينما بلغت الواردات 9351.5 مليون دولار في نفس العام حيث حققت الصادرات أعلى معدل تغطية للواردات في هذا العام وهي 124.8%.

(f) أدنى معدل تغطية كان عام 1998 ما نسبته 30.9% بينما أعلاها 124.8% عام 2008. (g) بلغ معدل التغطية خلال واحد واربعون عاماً أكثر من 100% في ستة أعوام فقط لا غير وهي عام 2000، 2001، 2007، 2008، 2009، 2010. - مساهمة أهم الصادرات التقليدية على حساب القطاعات:

ان القطاع الصناعي وهو القطاع الرائد في التنمية الاقتصادية وذلك لما يتميز به من ارتفاع الدخل وتميزه بالمرونة المرتفعة إلا أن هذا القطاع في السودان حقق نسبة مساهمة منخفضة جداً إلى إجمالي الصادرات مقارنة بالقطاعات الأخرى.

جدول رقم (4) مساهمة المنتجات الزراعية والسلع الصناعية والثروة الحيوانية والسلع المعدنية خلال الفترة 2007-2016 (الوحدة: القيمة بملايين الدولارات)

السنة	المنتجات الزراعية	السلع الصناعية	الثروة الحيوانية	السلع المعدنية	أخرى	اجمالي الصادرات التقليدية
2007	265.0	29.5	84.9	74.9	6.5	460.722
2008	328.4	38.1	45.7	145.8	14.9	572.843
2009	236.9	18.5	205.3	96.6	141.2	698.441
2010	238.8	2.3	193.4	1034.3	240.3	1709.085
2011	382.9	16.6	341.1	1455.9	187.9	2,3844.24
2012	351.2	7.1	446.6	2187.7	118.2	3110.999
2013	686.3	17.5	856.3	1290.6	231.6	3082.302
2014	865.7	42.5	682.0	1093.4	375.3	3059.047
2015	719.5	86.5	908.6	750.2	77.0	3059.047
2016	712.8	101.9	762.9	1.066.4	113.9	2758.029

المصدر: تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 2007-2016

جدول رقم (5) النسب المئوية لمساهمة الصادرات الزراعية والصناعية والحيوانية والمعدنية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2007-2016

السنة	النسبة المئوية لصادرات المنتجات	النسبة المئوية لصادرات السلع	النسبة المئوية لصادرات الثروة	النسبة المئوية لصادرات السلع

المعدنية من إجمالي الصادرات %	الحيوانية من إجمالي الصادرات %	الصناعية من إجمالي الصادرات %	الزراعية من إجمالي الصادرات %	
.8	.9	.33	2.9	2007
1.2	.4	.32	2.8	2008
1.1	2.5	.22	2.9	2009
9.1	1.7	.02	2.1	2010
14.3	3.3	.16	3.8	2011
53.8	10.9	.17	8.6	2012
26.9	17.9	.37	14.3	2013
24.6	15.3	.95	19.4	2014
23.7	28.7	2.7	22.7	2015
34.5	24.7	3.3	23.0	2016

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 2007-2016.

نلاحظ من الجدولين (4) و(5) أعلاه الآتي:

(a) أن مساهمة القطاع الصناعي سجلت أدنى قيمة عن باقي القطاعات حيث بلغت أعلى قيمة لها 101.9 مليون دولار فقط بنسبة مساهمة 3.3% لإجمالي الصادرات عام 2016 بينما بلغت أعلى مساهمة للصادرات الزراعية 865.7 مليون دولار عام 2014 بنسبة مساهمة 19.4% لإجمالي الصادرات.

(b) سجلت الصادرات الزراعية أدنى نسبة مساهمة لها عام 2010 وهي 2.1% بينما بلغت أدنى نسبة مساهمة للصادرات الصناعية 0.02% فقط في نفس العام.

(c) أن أكبر القطاعات مساهمة هي قطاع المعادن إذ بلغت أكبر مساهمة لها في إجمالي الصادرات 53.8% عام 2012 تليها الثروة الحيوانية 28.7% إذ بلغت 28.7% ثم الزراعة 23% عام 2016 واخيراً الصناعة 3.3% عام 2016.

(d) نلاحظ أن هنالك مساهمات مرتفعة لجميع القطاعات لإجمالي الصادرات عدا الصناعة وذلك في الاعوام 2015 و2016 إذ سجلت الزراعة 22.7% و23% والثروة الحيوانية 28.7% و24.7% والمعادن 23.7% و34.5% بينما بلغت نسبة مساهمة صادرات السلع الصناعية 2.7% و3.3% فقط على التوالي لنفس الاعوام 2015 و2016.

- نسبة الصادرات التقليدية إلى إجمالي الصادرات:

ونقصد بالصادرات التقليدية الصادرات غير البترولية، فان من الاسباب الهامة التي تؤدي إلى الضعف في إجمالي الصادرات هو نسبة المساهمة المرتفعة للصادرات التقليدية من زراعية ومواد خام وغيرها في إجمالي الصادرات، مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري، والجدول ادناه يوضح ذلك.

جدول رقم (6) النسبة المئوية للصادرات التقليدية إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة -2007-2016

السنة	اجمالي الصادرات التقليدية بملايين الدولارات	إجمالي الصادرات بملايين الدولارات	النسبة المئوية لها من إجمالي الصادرات %
2007	460.7	8879.2	5.2
2008	572.8	11670.5	4.9
2009	698.4	8257.1	8.5
2010	1709.1	11,404.3	14.9
2011	2,3844.2	10,193.4	233.9
2012	3110.9	4066.5	76.5
2013	3082.3	4789.7	64.4
2014	3059.0	4453.7	68.7
2015	3059.0	3169.0	96.5
2016	2758.0	3093.6	89.2

المصدر: اعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 2007-2016.

نلاحظ من الجدول رقم (6) السابق ما يلي:

(a) الارتفاع في مساهمة الصادرات التقليدية في إجمالي الصادرات، ويتضح ذلك منذ فترة انفصال جنوب السودان في العام 2011 وحيازته على غالبية آبار البترول بموجب اتفاقية الشمال مع الجنوب، فتجد في هذه الفترة 2011-2016 أعلى مساهمة للصادرات التقليدية في العام 2011 هي 233.9% وأدنى مساهمة لها كانت 64.4% وهي معدلات لا يستهان بها.

(b) بلغت نسبة مساهمة الصادرات التقليدية في إجمالي الصادرات 76.5%، 64.4%، 68.7%، 96.5%، 89.2% للأعوام 2012، 2013، 2014، 2015، 2016 على التوالي، ومن الملاحظ أنها معدلات مرتفعة جدا.

6. خاتمة البحث:

وتشمل الخاتمة النتائج والتوصيات التالية:

- نتائج الدراسة:

وتوصلنا من خلال البحث أن هنالك علاقة عكسية بين حجم إجمالي الصادرات والعجز في الميزان التجاري، فكلما كان حجم الصادرات ضعيفا وغير قادرا على تغطية الواردات كان هنالك عجزا في الميزان التجاري، وكلما زاد حجم الصادرات انخفض عجز الميزان التجاري وتثبتت هذه النتيجة صحة فرضية البحث القائلة بوجود علاقة عكسية بين حجم الصادرات والعجز في الميزان التجاري.

- توصيات الدراسة:

- هنالك العديد من التوصيات والتي خلصنا إليها من خلال نتائج الدراسة أعلاه وهي:
- دعم الصناعات التحويلية وخاصة إحلال الواردات والاتجاه الى تصدير السلع المصنعة بدلاً من المواد الخام الأولية.
 - تشجيع الصادرات بكافة أنواعها والحد من الواردات الكمالية.
 - ايجاد انواع جديدة من الصادرات وتشجيع صغار المنتجين.
 - تنشيط قطاع الصادر، وزيادة الطاقة الانتاجية بالداخل.
 - العمل عل التوسع في الزراعة الحديثة في السودان وتشجيع المصارف لدعم الصادرات.

7. قائمة المراجع:

- الكتب:

1. عبد الوهاب عثمان- منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان- الخرطوم- السودان ط (1995).
2. محمد محمود يونس - الاقتصاديات الدولية - الدار الجامعية - مصر - ط (2007).
3. عبد المطلب عبد الحميد - النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي - الدار الجامعية - مصر - ط (2000).

- المجلات العلمية:

1. مجلة دراسات العلوم الادارية - مجلد 36، العدد 2 - 2009
2. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية - المجلد الاول - العدد الاول - مارس 2017.
3. مجلة المصرفي - العدد 83 - مارس 2017.

- الدوريات والنشرات:

1. تقارير بنك السودان المركزي - للأعوام 2016-1976.
2. وزارة التجارة الخارجية - ادارة الصادرات - التقرير الاحصائي - 2007.

- البحوث والمنشورات:

1. دوحة سلمى - أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر) - رسالة دكتوراه غير منشوره (2015 - 2014).
2. رشا محمد صديق جلاب - أثر سياسات سعر الصرف على الميزان التجاري في السودان (2010-1970) - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير - 2013.
3. عماد سليمان شريف محمد- الاثار الاقتصادية للنفط على الناتج المحلي الاجمالي والصادرات وايرادات الدول - 2007-1998- رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية - 2009م.
4. مبارك برعي مبارك - دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري في السودان للفترة (2007-2016) - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير - جامعة الخرطوم - 2018.
5. سمية زيرار وآخرون - أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (2004-1970) - مجلة دراسات العلوم الادارية - مجلد 36، العدد 2 - 2009.
6. محمد كمال - التقييم الكمي لأثر اليورو والدولار على التجارة الخارجية في الجزائر - رسالة دكتوراه - جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2013.
7. خالد الحبيب التجاني عبد الرحمن (2014) سياسة التحرير الاقتصادي وأثرها على الميزان التجاري (2012-1993) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.